

Distr.: General  
9 December 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:  
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي  
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات  
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد  
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الشبكة النسائية المشتركة بين الثقافات، وهي منظمة غير حكومية  
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## البيان

تُثني الشبكة النسائية المشتركة بين الثقافات، مع شركائنا، على لجنة وضع المرأة لإتاحة الفرصة لنا في الدورة الثامنة والخمسين لتناول الجهود الجارية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في مجالات النهوض بالنساء والفتيات. وتمثل رسالتنا في كفالة أن يكون لجميع النساء والفتيات صوت في حكومتهم وفي الاقتصاد. ومما له أهمية بالغة أيضا أن يُسمع ذلك الصوت في التخطيط لما سيحل محل الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥.

وحتى عام ٢٠١٣، كان التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتا. فبعض البلدان حققت كثيرا من الأهداف، بينما لم تكن البلدان الأخرى على مسار تحقيق أي منها. ولا يُعنى من الأهداف الثمانية بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتحسين صحة الأم سوى الهدفين ٣ و ٥. فعلى سبيل المثال، ما زالت النساء الأفريقيات يواجهن عقبات كبيرة في بدء عمل تجاري، والحصول على تعليم، والمشاركة في العمل السياسي. وتحمل المرأة الأفريقية عبء العمل غير المدفوع الأجر، حيث لا يحصل كثيرات منهن على أجر رسمي. وتوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أيضا ثاني أكبر فجوة في العالم بين الجنسين في القيد بالمدارس الابتدائية (٩١ فتاة لكل ١٠٠ فتى)، وأكبر فجوة في القيد بالمدارس الثانوية (٧٩ لكل ١٠٠). وعلى الجبهة السياسية، أحرز بعض التقدم في زيادة تمثيل المرأة في الهيئات السياسية. وفي سبعة بلدان أفريقية، يشغل النساء الآن نسبة قدرها ٣٠ في المائة أو أكثر من المقاعد في برلمانهن الوطنية. وتُحرز رواندا وغامبيا وليسوتو تقدما ملحوظا نحو تحقيق الهدف ٣. غير أنه بالنسبة للهدف ٥ المتعلق بصحة الأم، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدما ضئيلا جدا في السنوات الأخيرة. وتشير الإحصاءات الجديدة إلى أن ١٩٠.٠٠٠ امرأة يتوفين كل سنة خلال فترة الحمل والولادة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتزيد احتمالات وفاة المرأة الأفريقية أثناء الولادة بمقدار ٢٠٠ مرة عن احتمالات وفاة المرأة في الولايات المتحدة، ولا تتيسر الولادة على يد قابلة ماهرة إلا لنصف مجموع النساء في أفريقيا. وهذه الأمثلة تدل على أنه رغم النجاح المتحقق في بعض المجالات، هناك حاجة أيضا إلى التحسن في تحقيق الهدفين ٣ و ٥.

واستعرض الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، التقدم المحرز واحتتم أعماله باعتماد خطة عالمية لتحقيق الأهداف الثمانية وفق المواعيد المحددة لغاياتها (قرار الجمعية العامة ١/٦٥). وجرى التعهد بالتزامات جديدة من أجل صحة الأم والطفل واتخاذ مبادرات جديدة في المعركة ضد الفقر والجوع والمرض على صعيد العالم.

وشملت هذه الالتزامات تحقيق المساواة بين الجنسين بتحسين إتاحة الحصول على التعليم، وبالتالي الإسهام في الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي وصحة الأم بوجه عام. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، أدي القيام بمبادرات جديدة إلى بعض التحسينات في إتاحة سبل حصول البنات على التعليم الابتدائي. غير أنه في شرق ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية، ما زالت البنات يواجهن تمييزا غير متناسب في مجال التعليم العالي. وعلى الرغم من تحسن الفجوة بين الجنسين في القيد بالمدارس حيث انخفض عدد البنات خارج المدارس من ١٤,٤ مليون إلى ٤,١ مليون في أنحاء العالم، فقد ثبتت الأرقام على ذلك منذ عام ٢٠٠٨. ومما لا شك فيه أن هذه التغيرات تعكس إسهام المرأة في النمو الاقتصادي للبلدان. فالمناطق التي حققت تقريبا الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في العمل بأحر، مثل شرق آسيا، والقوقاز، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، أوفت تلك المناطق أيضا بهدف المساواة في التحصيل التعليمي. والمناطق التي سجلت أكبر تقدم في مجال التعليم سجلت أيضا معدلات أعلى في المساواة بين الجنسين في قوة العمل بالمقارنة بالمناطق الأخرى.

بيد أن من المثير للقلق إدراك أن التقدم كان بطيئا وأنه ما زالت هناك عقبات أمام مشاركة النساء والفتيات على نحو تام في مجتمعاتهن. فهناك بعض العقبات المشتركة بين البلدان، منها: سوء ظروف البدء في الدول المتخلفة، وضعف الحوكمة والمؤسسات نتيجة لتفشي الفساد، والصراع، وعدم الاستقرار، والتدهور البيئي.

ولا بد أن يصبح التعويل على إسهام النساء والفتيات في اقتصاديات العالم أولوية بالنسبة لجميع البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو حتى تحصل النساء على وظائف أكثر أمنا وبأجور لائقة، وتتاح لهن فرص التقدم الوظيفي في كل مكان. أما في هذه اللحظة، فعلى أن نسلم بأن الهدفين ٣ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية لن يتحققا بحلول عام ٢٠١٥.

غير أنه من وراء الغايات التزام الدول الأعضاء بتعزيز السياسات والممارسات الشاملة للمنظور الجنساني. ومن المثير للقلق البالغ، في هذا الصدد، أن حكومة الولايات المتحدة لا تبني على نحو كامل الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الرغم من تبني ذلك البلد لهذه الأهداف: إذ تسعى المنظمات غير الحكومية يوميا إلى دعم البرامج ومبادرات السياسة العامة الرامية إلى تحسين وضع المرأة، فقد كان اهتمام الحكومة هامشيا بإفناذ النهوض بالمساواة بين الجنسين على صعيد العالم. وبدل عدم تتبعها للبيانات المتصلة بالمساواة بين الجنسين على أن هذه المسألة لا تمثل أولوية بالنسبة لها. وبالإضافة إلى ذلك، هبطت هبات المعونة المقدمة من الولايات المتحدة إلى ما دون الهبات المقدمة من البلدان المانحة الأخرى. وتفتقر الولايات المتحدة إلى

استراتيجية شاملة لدعم أهداف المساعدة الإنمائية طويلة الأجل، وفوق ذلك كله تركزت المعونة المالية على الإنفاق العسكري والأمن الوطني. وبالتالي، لا بد للولايات المتحدة، بوصفها قائدة العالم، أن تُدمج الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في جدول أعمالها الرسمي، وأن تعترف بأهمية هاتين الوثيقتين لتعزيز وضع المرأة محليا وعالميا.

إن تعزيز المساواة بين الجنسين معناه تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب لشواغل المرأة، وذلك بتنفيذ السياسات التي تُقيم المنابر للتمثيل الذاتي. وهذه المبادرات لا بد أن تأخذ في الاعتبار الأبعاد الثقافية للسياسات. ولا بد للمرأة في الولايات المتحدة من تحقيق وثبة نحو تمثيل أكبر في الحكومات المحلية وحكومات الولايات والحكومة الوطنية. ووفقا للدليل التنموية البشرية لعام ٢٠١١، لا يزيد تمثيل المرأة في حكومة الولايات المتحدة عن ١٧ في المائة. وخلاصة القول، إننا لا بد أن ندعو إلى وضع استراتيجيات تتناول أوجه اللامساواة المتأصلة في ديناميات السلطة وداحل الهياكل المجتمعية. إذ أن المساواة بين الجنسين ليست أمرا يهم البلدان النامية فحسب ولكنه يهم أيضا البلدان المتقدمة النمو مثل الولايات المتحدة. ولن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي إلا عندما يتمتع النساء والرجال بفرص متكافئة ويمكنهم تحقيق إمكاناتهم على صعيد العالم.

### توصيات من أجل تنفيذ الهدفين ٣ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية

إن تحقيق النجاح في تنفيذ الهدفين ٣ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب منا أن نعترف بأن التغيير الهيكلي يبدأ من القاعدة الشعبية. وبالتالي، لا بد للمبادرات العالمية للقضاء على الفقر أن تتضمن آراء القاعدة الشعبية من أجل تعزيز مناصرة المرأة في أنحاء العالم. وذلك يمكن تحقيقه بإشراك المنظمات غير الحكومية المكرسة للنهوض بالمرأة ولصحة الأم، حيث أنهما تعمل على الأرض في جميع الدول الأعضاء. وهذه التوصيات تدعم فكرة بناء الحركات المحلية وتمكين المجتمعات المحلية من الداخل. ويلزم أيضا بذل جهود عاجلة لكفالة عدم استبعاد نساء وفتيات الأقليات والنساء والفتيات المنتميات إلى الشعوب الأصلية من الاستفادة من المكاسب التي تعود من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأنهن فئات شديدة الضعف.

هل تأخذ الأمم المتحدة الآن هذه التدابير مأخذ الجد فتدرك أن كثيرا من الدول الأعضاء بعيدة عن تحقيق الهدفين ٣ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية؟ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أصدر مجلس الأمن، رغبة منه في الإسراع بإجراءات تنفيذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، دعوة قوية إلى المجتمع الدولي لتعزيز التزامه بكفالة أن تقوم المرأة بدور أبرز في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي بناء السلام بعد انتهاء الحروب،

وذلك باتخاذ الإجماع القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣). وحث أيضا على المشاركة التامة والفعالة في قضايا السلام والأمن، والالتزم بزيادة التركيز على إتاحة سبل كافية لوصول المرأة إلى العدالة في بيئات النزاع وما بعد النزاع. ونحن نُثني على هذا التحرك إلى الأمام. ولا بد من إشراك المرأة في كل مرحلة من مراحل الجهود الرامية إلى إعادة تأكيد سيادة القانون، وإعادة بناء المجتمعات خلال مرحلة العدالة الانتقالية. ولا بد من تلبية احتياجاتها من الأمن والعدالة. ولا بد من أن يكون صوتها مسموعا. ولا بد من حماية حقوقها.

ويبدأ واحد من أسرع الطرق لتمكين المرأة في مناطق السلام والنزاع - وبالتالي إزالة إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق الهدفين ٣ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية - بالنساء في القاعدة الشعبية من هذه المناطق. وتتسم الاجتماعات السنوية التي تنظمها لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة بذات القدر من الأهمية الذي تتسم به الدورات السنوية للجنة وضع المرأة، حيث أنها تربط بين النساء من القاعدة الشعبية اللاتي يعملن من أجل تحسين حياة المرأة وتنقل جهود القاعدة الشعبية إلى ساحة تقترن فيها هذه الجهود بالسياسات.